المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

سلسلة البحث الراجع

سلسلة غير دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة

العوامل المؤثّرة في حياد الدول

تجارب عالمية

العدد الثاني والأربعون

أيلول 2020

العوامل المؤثّرة في حياد الدول

تجارب عالمية

المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for
Studies and Documentation

سلسلة البحث الراجع: سلسلة غير دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة، دون التدخل فيها بالتحليل أو بالمناقشة.

العنوان: العوامل المؤثّرة في حياد الدول: تجارب عالمية
إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية
الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
تاريخ النشر: أيلول 2020 م الموافق صفر 1442 هـ
رقم العدد: الثاني والأربعون

حقوق الطبع محفوظ للمركز
جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول
هاتف: 01/836610
فاكس: 01/836611
خليوي: 03/833438
Postal Code: 10172010
P.o.Box:24/47
Beirut- Lebanon
E.mail: dirasat@dirasat.net
http//www.dirasat.net

ثبت المحتويات

مقدّمة 5

أولًا: سويسرا 6

ثانيًا: إيرلندا 9

ثالثًا: النمسا 12

رابعًا: هولندا 13

خامسًا: كوستاريكا 15

الخاتمة 18

مقدّمة*

يُعرَّف الحياد على أنه التزام تقطعه الدول على نفسها بعدم التدخل في الشؤون الدولية، إذا كان هذا التدخل يُفضي أو قد يُفضي إلى استخدام القوة المسلّحة، ويهدف هذا الحياد إلى الحفاظ على مركز قانوني محدد يفرده القانون الدولي للدول التي تمارس هذا الحق، وبذلك تتمتع هذه الدول بمجموعة من الحقوق ويُلقي على عاتقها مجموعة من الواجبات ناشئة عن هذا الالتزام، وينتهي هذا الالتزام بانتهاء حالة الحياد[1].

ويأخذ الحياد شكلين فهو إمّا دائم (تعاقدي بموجب معاهدة دولية) أو مؤقت (تعبير عن إرادة منفردة ومتعلق بنزاع مسلّح محدد). وقد ظهر الحياد كمفهوم أول مرة في القرن الرابع عشر (سويسرا)، وكان الفقيه غروشيوس في القرن السادس عشر قد أشار إلى إمكان دولة ما التزام الحياد في حال نزاع مسلّح قائم وذلك عند تعرّضه لمفهوم وقواعد الحرب العادلة[2].

وتُعرّف الأمم المتحدة الحياد على أنه الوضع القانوني الناجم عن امتناع دولة عن المشاركة في حرب مع دول أخرى، والحفاظ على موقف الحياد تجاه المتحاربين، واعتراف المتحاربين بهذا الامتناع وعدم التحيّز، وهذا أمر بالغ الأهمية تكتسب الأمم المتحدة من خلاله الثقة والتعاون من جميع الأطراف من أجل العمل بشكل مستقل وفعال، ولا سيما في الحالات التي تنطوي على احتدام سياسي[3].

وتعتبر تجارب "الحياد" التي خاضتها بعض الدول خلال القرنَين الماضيين، لا سيما الأوروبية منها، دليلًا واضحًا على أن المسألة لا تتعلق فقط برغبة الدول في الحياد، بل لها ارتباطات أخرى خارجية .

وفيما تأتي تلك التجارب ضمن قرارٍ تأخذه دولة معيّنة بعدم رغبتها أو عدم قدرتها على خوض الحروب أو الانضمام إلى محور، فإنّ تلك الرغبة عليها أن تراعي المصالح العليا للدولة، وألّا تتعارض مع أمنها القومي. وباعتبار "الحياد" قرارًا يخص الدولة الذي اتخذته فإن مشاركة الدول المحيطة أو المتخاصمة في اتخاذ هذا القرار كان محوريًا، لا بل إنه يشكّل العامل الأبرز في عملية صيانة هذا القرار من عدمها.

---

* إعداد: عباس الزين، باحث سياسي

[1] http://arab-ency.com.sy/detail/2486

[2] المصدر نفسه

[3] https://www.un.org/ar/observances/neutrality-day

في ورقتنا البحثية سنناقش بعض تجارب الحياد، وسنقف عند الأسباب التي دفعت تلك الدول إلى خوض هذه التجربة، وما هي الظروف المرافقة، والتهديدات التي طرأت، وإلى أيّ حدّ كانت التجربة ناجحة ومفيدة على الصُعد الأمنية والاقتصادية والسياسية.

أولًا: سويسرا

تقع سويسرا في وسط أوروبا، تحدّها ألمانيا من الشمال وفرنسا من الغرب وإيطاليا من الجنوب والنمسا وليختنشتاين من الشرق، وتشغل أرضها قسمًا ممن جبال الألب وجبال جورا، ولموقعها أهميته في وسط قارّة أوروبا، حيث ممرّات جبال الألب التي تربط بين العديد من الدول الأوروبية. يبلغ عدد سكان سويسرا تقريباُ 7.8 مليون نسمة ويعيش معظم السكان في مناطق الهضبة السويسرية حيث تتركز مدن البلاد الرئيسية مثل جنيف وزيورخ أضافة إلى بازل ولوزان. ينتمي السكان إلى الجماعات الألمانية، ويشكّلون أغلب سكان سويسرا.

تعود أقدم تحركات سويسرا نحو الحياد إلى عام 1515، وذلك بعد هزيمتها أمام فرنسا في معركة مارينيانو. بعد تلك المعركة تخلت "الكونفيدرالية" السويسرية عن سياستها التوسعية لصالح سياسة محايدة، وكانت النتائج الفورية لتلك المعركة هي تخلّي سويسرا عن غزواتها الإيطالية (بعد سيطرتها على ميلانو)، ولاحقًا تفاوض السويسريون والفرنسيون حول ما يُعرف بـ "السلام الأبدي[4]".

لم تكن هذه الوثيقة هي السبب وراء حيادية سويسرا، لكنها كانت أول عامل كبير يؤدّي إليها. نصّ اتفاق السلام على عدم خوض فرنسا وسويسرا أي شكلٍ من أشكال الحروب، وعلى ألّا يتورّطا في الحروب التي قد تؤدي إلى صراع فرنسي وسويسري. وقد تخلّى السويسريون عن مساحة كبيرة من أرضهم مقابل السلام، وبالمقابل دفعت فرنسا مبالغ كبيرة إلى السويسريين[5].

حافظت سويسرا على حيادها في القارة الأوروبية عامة حتى عام 1798 عندما غزتها الجيوش الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت، مما أجبرها على التنازل عن حيادها. ولكن بعد هزيمة نابليون في "واترلو" خلصت القوى الأوروبية الكبرى إلى أن سويسرا المحايدة ستكون بمثابة منطقة عازلة ضرورية بين فرنسا والنمسا وستُسهم في الاستقرار في المنطقة.

---

[4] EVAN ANDREWS, why is Switzerland a neutral country? July 12, 2016.
https://www.history.com/news/why-is-switzerland-a-neutral-country

[5] زياد اليوسف، السبب الخفي وراء تبني سويسرا سياسة الحياد وعدم مشاركتها في أي حرب منذ 500 سنة. 20 شباط/فبراير، 2019.
https://dkhlak.com/the-reason-behind-switzerland-neutral-policy/

وخلال مؤتمر فيينا عام 1815 وقعت الدول الأوروبية إعلانًا تضمّن تأكيد "الحياد الدائم" لسويسرا داخل المجتمع الدولي، إلا أن التصديق النهائي على ذلك تأخّر إلى ما بعد هزيمة نابليون بونابرت، حتى تتمكن بعض قوات "التحالف" من غزو فرنسا عبر الأراضي السويسرية[6].

في الحرب العالمية الأولى وفي اليوم الأول من شهر آب/أغسطس عام 1914 أصدرت الحكومة الفدرالية السويسرية مرسومًا يقضي بتعبِئة الجيش، وأعلنت سويسرا حيادها في اليوم التالي. وفي يوم 3 آب/أغسطس 1914 منح البرلمان صلاحيات كاملة للحكومة، وشرعت في تجنيد جميع الرجال ممّن هم في سنّ الخدمة العسكرية (20 – 40 سنة) فتمّ حشد ما يقرب من 220 ألف مجنَّد[7]، بهدف "حماية الأمن وصيانة الحياد السويسري".

وقد تزامنت هذه الأحداث مع إعلان ألمانيا الحرب على روسيا وفرنسا، مما تسبّب في شقّ الصف السويسري، إذ رغم مشاعِر الوطنية التي كانت متأجِّجة في تلك الفترة، إلا أنها لم تجسر الهوة العميقة بين المناطق الناطقة بالفرنسية وتلك الناطقة بالألمانية. وقد وقفت الصحف المحلية الصادرة باللغة الألمانية موقفًا مؤيِّدا لقِوى الوسط (ألمانيا والنمسا)، بينما وقفت نظيرتها الصادرة باللغة الفرنسية إلى جانب الحلفاء (صربيا وروسيا وفرنسا وإنجلترا والجبل الأسود)، مستنكِرة "المجزرة التي تلوح في الأفق"، مع التذكير، ولو بلهجة متفاوتة، على ضرورة حماية وِحدة الوطن[8].

كان الغزو أكثر ما كانت تتخوّف منه سويسرا، ثم الجوع. فالاقتصاد السويسري قائِم على استيراد المواد الأولية وتصدير السِّلع المصنّعة، ونقص الفحم الألماني الذي يشكّل أهَم موارد الطاقة في البلاد سيهدِّد الإنتاج المحلي. يضاف إلى ذلك أن سويسرا تستورد ثلاثة أرباع القمح من الخارج وتعتمد على نهر الراين كشَرَيان إمداد رئيسي لعدم وجود منفذ لها يطل على البحر، وما دامت أن ألمانيا تُسيْطر على هذا الممر فهي إذن تحت رحمتها[9].

لكن نهاية الحرب جدّدت الاعتراف بالحياد السويسري من قِبل القوى العظمى على النحو الوارد في المادة 435 من "معاهدة فرساي" والمادة 537 من معاهدة سان جرمان. وعلاوة على ذلك حوّلت الحرب العالمية الأولى سويسرا إلى مكان تلتقي فيه الدول المتحاربة

---

[6] Olivier Pauchard, the day Switzerland became neutral, March 20, 2015
https://www.swissinfo.ch/eng/congress-of-vienna_the-day-switzerland-became-neutral/41335520

[7] كيف غيّرت حرب عام 1914 الحياة في سويسرا؟ توماس ستيفنس، 08 تشرين الأول/أكتوبر 2014.
https://bit.ly/2DNXJ8y

[8] المصدر نفسه

[9] المصدر نفسه

للتحاور والتفاوض والى قاعدة للعمليات الإنسانية، وقناة لديمومة تجارة بعض المواد الأساسية، كما أصبحت جنيف السويسرية عام 1919 مقرًا لـ عصبة الأمم المتحدة المشكّلة حديثًا[10].

في الحرب العالمية الثانية أبلغت سويسرا الدول المتحاربة أنها تريد الحفاظ على حيادها ووضعها كدولة تُعنى بالجانب الإنساني للتخفيف من ويلات الحرب. وكانت تعبئة الجيش وانتشاره على الحدود رسالة بُعِثت للجميع مفادها أن السويسريين راغبون في الحفاظ على حيادهم حتى إن اضطروا للقتال من أجل ذلك. كانت رغبات وخطط الألمان نحو سويسرا خلال الحرب غير واضحة، لذلك وضعوا خطة لغزو سويسرا بعد احتلالهم لفرنسا في صيف عام 1940. وتحضيرًا للغزو فرضت ألمانيا عقوبات اقتصادية على سويسرا، مما أدّى إلى نقص في مختلف المواد الأساسية. إلا أن الاحتياطي الذي بدأت الحكومة بتخزينه في الثلاثينيات ساهم بالتخفيف من حدة الحصار الألماني. وتحدث جوزيف غوبلز في أكثر من مناسبة عن اعتقاده أن "سويسرا ستتحوّل تلقائيًا إلى شكل من أشكال الاشتراكية القومية"، على الرغم من ضعف الأحزاب الفاشية فيها. في وقت لاحق حظرت الحكومة الاتحادية السويسرية خلال الحرب العديد من هذه الأحزاب، كما واصل الألمان الاستعداد لغزو سويسرا، إلا أن نقص العُدّة والعدد حال دون وقوع ذلك، حيث إن الحملة الألمانية في الشرق ضد السوفيات لعبت دورًا كبيرًا في الحد من خطر الغزو. ومع ذلك أبقى السويسريون أنفسهم في حالة تأهّب قصوى حتى نيسان/أبريل من عام 1945[11].

ولم يختلف المسار السويسري إبّان فترة الحرب الباردة. فالحكومات السويسرية المتعاقبة بقيت بعيدة عن الأمم المتحدة وعن الاتحاد الأوروبي. ورفضت سويسرا دخول الأمم المتحدة بسبب الترتيبات الأمنية الجماعية لدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخاصة المواد المتعلقة بعبور القوات المسلحة عبر حدود الدولة ووضع القوات العسكرية تحت تصرّف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وكانت العلاقات السويسرية مع الاتحاد السوفياتي غير واضحة خاصة مع النقد السوفييتي للإنفاق على الدفاع السويسري لكنه أشاد في الوقت ذاته بسياسة الحياد التي تنتهجها سويسرا. وكما حدث أثناء الحربين العالميتين ركزت

[10] الحياد السويسري.. قاعدة أم استثناء ما هو سر نجاح الحياد السويسري؟ محمد نجيب السعدي، 14 آذار/مارس، 2015.
http://alwatan.com/details/52609

[11] المصدر نفسه

سويسرا على أن تصبح قاعدة لتوفير المساعدات الإنسانية وكمركز لدبلوماسية الحرب الباردة[12].

بعد نهاية الحرب الباردة بدأت سويسرا بالتخلّص التدريجي من ثوب الحياد المطلق الذي ارتدته خلال الحربين العالميتين والحرب الباردة. وكانت الخطوة الأولى نحو التعاون مع المجتمع الأوروبي في عام 1997 مع انضمام سويسرا إلى برنامج "الناتو" للشراكة من أجل السلام، والذي يهدف إلى انخراط دول الكتلة الشرقية في الحلف.

وكانت سويسرا قد فتحت مجالها الجوي وشبكات الطرق والسكك الحديدية في وقت مبكر من عام 1995 أمام قوات حلف شمال الأطلسي للتوجّه إلى يوغوسلافيا السابقة. وقد تم تعزيز التعاون من خلال وحدة عسكرية سويسرية تتألف من 222 رجلًا أرسلت إلى كوسوفو في شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام 1999، مع الاحتفاظ بالطابع السويسري لمثل هذه المشاركات، وفي المقام الأول "المهام الإنسانية وإعادة الأعمار".

ومع أن جنيف احتضنت ثاني أكبر مقرّ للأمم المتحدة منذ تأسيسها، إلا أن سويسرا لم تلتحق بالمنظمة كعضو كامل إلا في عام 2002 في أعقاب تصويت شعبي. ووافق الناخبون في سويسرا التي تستضيف مقرّ الأمم المتحدة في أوروبا بجنيف على العضوية في استفتاء شعبي حيث بلغت نسبة الموافقة 55 في المئة مقابل رفض 44 في المئة، وهي نسبة تدّل على ارتفاع أهمية "الحياد" لدى السويسريين[13].

ثانيًا: إيرلندا

كانت إيرلندا في عام 1939 تُعتبر اسميًا من ضمن دول "الدومينيون" (المستقلة ذاتيًا) التابعة للإمبراطورية البريطانية وعضوًا في دول "الكومنولث"، وخلال تلك الفترة اتسمت العلاقات الدولية الإيرلندية بالحياد.

حصلت إيرلندا على استقلال فعلي من بريطانيا بعد الحرب الأنجلو-أيرلندية، وأعلنت معاهدة الأنجلو-أيرلندية لعام 1921 أن إيرلندا "دولة مستقلة ذات سيادة وديمقراطية". وتم تبنّي دستور جديد عبر استفتاء شعبي عام 1937، وعلى عكس الحرب العالمية الأولى نصّ قانون "ويستمنستر" على أن دخول بريطانيا أي حرب لم يعد يعني دخول دول "الدومينيون" التابعة لها تلقائيًا في الحرب.

---

[12] المصدر نفسه

[13] سويسرا تتقدم رسميًا بطلب لعضوية الأمم المتحدة. الشرق الأوسط، 19 تموز/يوليو، 2002.
https://archive.aawsat.com/details.asp?article=113924&issueno=8634#.XzKtBogzaM8

التزمت إيرلندا الحياد خلال الحرب العالمية الثانية. وكانت الدولة الإيرلندية من الدول "غير المُحارِبة" في تلك الحرب وأيّد الشعب الأيرلندي سياسة الحياد تلك، مع السماح لمن يريد من المواطنين الأيرلنديين الخدمة في القوات المسلحة البريطانية، كما فعل ما لا يقلّ عن 50,000 مواطن التحقوا بالجيش البريطاني، وكذلك الأسطول التجاري والقوات الجوية الملكية، مع ارتقاء البعض بالرتب بسرعة.

انشقّ 4983 جنديًا من أفراد القوات المسلحة الإيرلندية ليقاتلوا في صفوف القوات المسلحة البريطانية والقوات المسلحة للحلفاء. بعد الحرب، واجه هؤلاء ممارسات التمييز وفقدوا حقوقهم في الرواتب التقاعدية وحُرموا من العمل ضمن الوظائف الحكومية. وفي نهاية المطاف أصدرت الحكومة الأيرلندية عفوًا رسميًا بحقهم عام 2013[14].

لكن على الرغم من الموقف الرسمي الإيرلندي للحياد، كان هناك العديد من الانتهاكات غير المعلنة لهذا الموقف، مثل السماح باستخدام ممر "دونيغال" لطائرات الحلفاء العسكرية، والتعاون المكثف بين الحلفاء والاستخبارات الأيرلندية، كتبادل المعلومات، مثل تقارير الطقس التفصيلية للمحيط الأطلسي. وعلى سبيل المثال اتّخِذ قرار المضيّ قُدمًا بالإنزال النورماندي عبر الاستفادة من تقرير طقس من خليج بلاكسود في مقاطعة "مايو".

أدّت سياسة الحياد التي اتبعتها إيرلندا في الحرب العالمية الثانية إلى تأخّر في عضويتها بالأمم المتحدة التي تأسست بعد انتهاء الحرب. وكان الحياد يعني أن إيرلندا كانت معزولة إلى حد ما في الدبلوماسية الدولية، وعندما تأسست الأمم المتحدة في عام 1945 لتحلّ محلّ عُصبة الأمم السابقة منع الاتحاد السوفياتي دخول إيرلندا على أساس حياد زمن الحرب[15].

وحين تقدّمت إيرلندا بطلب للانضمام إلى الأمم المتحدة في عام 1946، عقب زوال عُصبة الأمم، بعد أن كان الدبلوماسي الأيرلندي شون ليستر الأمين العام الأخير لعُصبة الأمم[16]، استخدم الاتحاد السوفياتي العضو الدائم في مجلس الأمن حق النقض (الفيتو) ضد طلبات إيرلندا للعضوية، وبحلول آذار/مارس 1955 أعلن وزير الشؤون الخارجية الإيرلندي ليام كوسغريف أن "طلب إيرلندا للعضوية في منظمة الأمم المتحدة ما يزال قائمًا مع أنها محظورة نتيجة وجود اعتراض داخل مجلس الأمن"، فيما اعتبر شون ماكبرايد (سياسي

[14] https://www.kachaf.com/wiki.php?n=5ed53ac8daa76b0e8b7522ae

[15] https://www.irishnewsarchive.com/wp/ireland-join-the-united-nations/

[16] https://web.archive.org/web/20180928200704/https://www.oireachtas.ie/en/debates/debate/dail/1955-03-29/16/

ايرلندي ورئيس منظمة العفو الدولية) أن سياسة مقاطعة الأمم المتحدة لـ إيرلندا قد جرى الاتفاق عليها في الأصل في مؤتمر يالطا عام 1945 من قِبل تشرشل وستالين، ولم يتم قبول عضوية إيرلندا في الأمم المتحدة إلا في 15 كانون الأول/ديسمبر عام 1955.[17]

لم تنضمّ إيرلندا إلى حلف شمال الأطلسي مطلقًا في وقتٍ لاحق، لكنها انتهجت منهجًا مناهضًا للشيوعية في الحرب الباردة ونأت بنفسها عن حركة عدم الانحياز. وكانت إيرلندا على استعداد في عام 1949 للدخول في مفاوضات لإبرام معاهدة دفاع ثنائية الأطراف مع الولايات المتحدة، لكنها رفضت الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي إلى يتمّ حلّ مشكلة إيرلندا الشمالية مع المملكة المتحدة. وبالتالي، فقد كان موقف الحياد الذي تبنّته إيرلندا في وقت لاحق نابعًا بشكل أساسي من المشكلات الأيرلندية مع المملكة المتحدة، وليس من مواجهات الحرب الباردة. وفي ظل هذه الظروف استفادت إيرلندا بصورة فعّالة في مجال الدفاع حيث كان لزامًا على حلف شمال الأطلسي من منطلق المصلحة الشخصية الدفاع عن الأراضي الأيرلندية تحت أي ظرف[18].

انحسرت أهمية علاقة إيرلندا المتوترة مع المملكة المتحدة بمرور الوقت، لا سيما في أعقاب التسوية الخاصة بـ إيرلندا الشمالية التي تم إبرامها في عام 1998. لكن لا يوجد ما يشير إلى إمكانية انضمامها إلى عضوية حلف شمال الأطلسي في المستقبل القريب. فالسياسات الأيرلندية لا تخلو من شعور بالقومية لا يزال يقاوم توثيق العلاقات مع حلف شمال الأطلسي بل حتى تحسين التعاون العسكري في إطار الاتحاد الأوروبي. وبالرغم من هذا الوضع وأزمتها المالية الأخيرة فقد ظلت إيرلندا شريكًا فعالًا[19].

كانت قضية توافُق حياد إيرلندا مع عضويتها في الاتحاد الأوروبي نقطة جدل في ميثاق حملات الاستفتاء الأوروبي منذ تسعينيات القرن العشرين. ويشهد إعلان "أشبيلية" حول معاهدة "نيس" على "سياسة إيرلندا التقليدية في الحياد العسكري"، مما يعكس الصياغة الضيقة للحكومات الأيرلندية المتعاقبة. ويُعطي الآخرون الحيادَ الأيرلندي تفسيرًا واسع النطاق، إذ يُشيرون إلى امتلاكها "لاهتمامٍ تشريعي، مع التزامها بدعم التنمية الدولية وقوات حفظ السلام وحقوق الإنسان ونزع السلاح[20]".

---

[17]https://web.archive.org/web/20191103104302/https://www.oireachtas.ie/en/debates/debate/dail/1955-12-15/79/

[18] https://www.nato.int/docu/review/2013/Partnerships-NATO-2013/NATOs-neutral-European-partners/AR/index.htm

[19]https://web.archive.org/web/20110716154037/http://foreignaffairs.gov.ie/home/index.aspx?id=26263

[20]https://web.archive.org/web/20110716154037/http://foreignaffairs.gov.ie/home/index.aspx?id=26263

تتحدث إيرلندا عن أنها ملتزمة بالحياد العسكري، وهذا ما يراه البعض أنه يختلف عن المفهوم الحقيقي للحياد[21]. فعلى سبيل المثال، لا تسمح الدول الحيادية بأي وجود عسكري أجنبي على أراضيها، في حين سمحت إيرلندا لمختلف الطائرات العسكرية بالتزوّد بالوقود في مطار "شانون"، ويتطلب هذا تأكيدًا على كون الطائرة غير مسلحة، أي أنها غير حاملة للسلاح أو الذخيرة أو المتفجرات. وبعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 أعلنت إيرلندا "التنازل عن هذه الشروط احترامًا للطائرات الساعية إلى تطبيق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1368"[22].

ثالثًا: النمسا

جاء إعلان الحياد من قِبل البرلمان النمساوي، وذلك للتأكيد على أن الدولة ستكون محايدة بشكل دائم. وتم تشريع هذا الإعلان في 26 تشرين الأول/أكتوبر عام 1955 باعتباره قانونًا دستوريًا صادرًا عن البرلمان، أي كجزء من دستور النمسا. وبشكل رسمي، تم إصدار الإعلان طوعًا من قِبل جمهورية النمسا[23].

سياسيًا، كان الإعلان عن رغبة نمساوية بإنهاء تواجد قوات الحلفاء على الأراضي النمساوية والذي امتد من فترة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 حتى عام 1955، إذ إن خروج قوات الحلفاء (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا) تمّ بموجب ما سُمّي بـ "معاهدة الدولة النمساوية" الموقعة في 15 أيار/مايو من العام نفسه. وحينها قبل الاتحاد السوفياتي الموافقة على "معاهدة الدولة" بعد تعهّد النمسا بإعلان حيادها بعد خروج قوات الحلفاء من البلاد، وهذا ما دخل ضمن سياقات الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

يذكر أن "معاهدة الدولة" هي المعاهدة التي أُعيد بموجبها تأسيس الدولة النمساوية كدولة مستقلة، وقد وُقّعت المعاهدة في قصر "بيلفيدير" بفيينا، وكان طرفاها دول الحلفاء التي تتواجد قواتها في النمسا والحكومة النمساوية. ودخلت هذه المعاهدة حيّز التنفيذ في 27

---

[21] JASON FITZHARRIS, The meaning of Irish neutrality, the Irish times, April 8, 2003.
https://www.irishtimes.com/opinion/letters/the-meaning-of-irish-neutrality-1.355000

[22] https://web.archive.org/web/20071123082446/http://www.irlgov.ie/debates-02/17Dec/Sect7.htm

[23] الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، 5 أيلول/سبتمبر، 2017.
http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=FhOD6sgqgzAhFXD9F%2FeKaFMm83LbFY75RhkIFGrig%2B42xpk4FAQxSQANKU70M8zzoemUWruX0c8HG8Rl1nkNGlj0D3Mw2B9W0sRl4DejS%2B35VxxRADfO7xTlf436gn9%2F

أيار/يوليو 1955[24]. ونصَّت على سحب الجيوش السوفياتية من النمسا شرط أن تُعلن الأخيرة حيادها وعدم انضمامها إلى تحالف أوروبا الغربية أو أي حلف عسكري آخر.

على العكس من إيرلندا، لا توجد عداوة تاريخية قوية أبعدت النمسا عن الانضمام إلى تحالف "الناتو"، إلا أن هناك انقسامًا في الرأي لا يزال مستمرًا بين الحزبين السياسيين الرئيسيين في النمسا بشأن هذه القضية، إذ يعارض الحزب "الديمقراطي الاجتماعي النمساوي" (اشتراكية دولية) الانضمام إلى الحلف، بينما يميل إليه حزب الشعب حاليًا (الحزب الديمقراطي المسيحي – محافظ) بشكلٍ أكبر .

وفي وقتٍ سابق عمد المستشار النمساوي برونو كرايسكي (1970-1983) المنتمي إلى الحزب "الديمقراطي الاجتماعي" إلى زيادة التمسك بالحياد الذي تتبناه النمسا، لدرجة أصبح معها الحياد جزءًا أسطوريًا من الهوية النمساوية[25].

إعلان النمسا مبدأ الحياد لم يمنعها من المشاركة العسكرية ضمن مهام "حفظ السلام" التي تقودها الأمم المتحدة، حيث انضمّت إلى تلك المهام في كوسوفو إلى جانب سويسرا بما يصل إلى 561 جنديًا. وتمّت هذه المهمة بالاشتراك مع قوات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). كما انضمّت النمسا إلى القوات الأوروبية (قوات الاستقرار) في البوسنة والهرسك، منذ 2 كانون الأول/ديسمبر 2004 وذلك تحت قيادة الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى مشاركتها في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (UNDOF) في هضبة الجولان السورية المحتلة. وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (UNIFIL).

رابعًا: هولندا

خلال الحرب العالمية الأولى حافظت هولندا على حيادها الذي كان قد استمر منذ 80 عامًا، وتحديدًا بما يختص النزاعات في القارة الأوروبية. وجاء هذا الموقف استنادًا إلى الحياد الصارم في الشؤون الدولية الذي بدأته هولندا في عام 1830 بالتزامن مع انفصال بلجيكا عن الشمال. واللافت أن الحياد الهولندي لم تكفله الدول الأوروبية كما هو الحياد السويسري، كما أنه لم يكن جزءًا من دستور البلاد كما هو في النمسا مثلًا.

[24] https://web.archive.org/web/20191213200121/https://bigenc.ru/world_history/text/2373358

[25] https://www.nato.int/docu/review/2013/Partnerships-NATO-2013/NATOs-neutral-European-partners/AR/index.htm

لكن سياسية الحياد تلك أمّنت لهولندا مكانة خاصة دفعتها لتصبح في مرحلةٍ معيّنة مكانًا للقاء الدول الأوروبية المتنازعة في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث استضافت هولندا مؤتمرين دوليين للسلام في تلك المرحلة.

عُقد مؤتمر لاهاي (في هولندا) الأول في أيار/مايو 1899 بمبادرة من القيصر نيقولا الثاني من روسيا. وقد تباحث ممثلو 26 دولة حول تقييد استخدام أنواع معيّنة من الأسلحة، بما فيها الغازات السامة والرصاص المجوّف والقصف الجوي باستخدام مناطيد الهواء الساخن. وحقق المؤتمر نجاحًا مفاجئًا، وتمّ التوصل إلى اتفاقيات حول قوانين الحرب وجرائم الحرب. وفي عام 1907، عُقد مؤتمر لاهاي الثاني بعد إصرار الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت. وكان من المزمع إقامته في عام 1904، لكن تحتّم تأجيله بسبب الحرب الروسية اليابانية[26].

في أعقاب اغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند أعلنت الإمبراطورية النمساوية المجرية الحرب على مملكة صربيا في 28 تموز/يوليو 1914، ولم يطل الأمر كثيرًا قبل إعلان هولندا حيادها في 30 تموز/يوليو. وفقًا للقانون الدولي، ينبغي إعلان الحياد في كل حالة من حالات إعلان الحرب بين دولتين ذات سيادة. وبالتالي، تحتّم على هولندا تكرار إعلان الحياد بانتظام خلال شهر آب/أغسطس. وتألف الإعلان من 18 مادة، أكدت أبرزها على منع الأعمال العدائية داخل أراضي الإمبراطورية الهولندية ومياهها، مع عدم السماح لأي دولة باستخدام هذه الأراضي والمياه كقاعدة للعمليات العسكرية، بالإضافة إلى اعتقال الجنود الأجانب الذين عبروا لأي سبب من الأسباب إلى الأراضي الهولندية ووضعهم في معسكرات لأسرى الحرب طوال فترة الحرب.

كانت الفرضية الكامنة وراء الحياد الهولندي هي الإيمان الراسخ بتوازن القوى، سواء فيما يتعلق بالبلاد أو جُزر الهند الشرقية المستعمرة من قبل هولندا. كان المفكرون السياسيون والعسكريون الهولنديون مقتنعين بأن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لهولندا كان مهمًا للغاية بحيث لم تسمح أي من القوى الأوروبية الكبرى لأي من منافسيها بالاستيلاء على البلاد، وينطبق الشيء نفسه على جزر الهند الشرقية الهولندية: تهديد محتمل، ولكن كان هناك اعتقاد قوي بأن بريطانيا لن تسمح أبدًا لهذه المستعمرة المهمة بالوقوع في أيدي منافسها الرئيسي في المنطقة[27]. وقد واصلت هولندا اتباع "سياسة الحياد" حتى بعد صعود الحزب النازي في ألمانيا إلى السلطة في عام 1933، إلا أن رئيس الوزراء المحافظ كولين،

[26] https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/tfqyt-lhy-l-my-1899-w1907/

[27] https://web.archive.org/web/20191207230054/https://encyclopedia.1914-1918-online.net/article/the_netherlands

الذي تولّى السلطة من عام 1933 حتى عام 1939، اعتقد أن هولندا لن تكون قادرة على الصمود في وجه أي هجوم من قِبل قوة كبرى. وهذا ما حصل فعلًا، فعلى الرغم من سياسة الحياد غُزيت هولندا في صباح يوم 10 أيار/مايو 1940، دون إعلان رسمي عن الحرب، من قبل القوات الألمانية التي تحركت في وقت واحد إلى بلجيكا ولوكسمبورغ. كان المهاجمون يهدفون إلى سحب قوات الحلفاء بعيدًا عن أردين (منطقة غابات تقع بين بلجيكا ولوكسمبورغ وفرنسا) وخداع القوات البريطانية والفرنسية في التعمق داخل بلجيكا، ولكن أيضًا لاستباق الغزو البريطاني المحتمل من شمال هولندا. وسيطرت القوات الألمانية على المطارات الهولندية على الساحل الهولندي لشن غارات جوية على المملكة المتحدة[28]. وتحتفل هولندا بـ "عيد التحرير" كل أربع سنوات في الخامس من أيار/مايو، وهو اليوم الذي تحررت فيه هولندا من الاحتلال النازي الألماني أثناء الحرب العالمية الثانية عام 1945.

في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية رحّبت هولندا التي كانت من أكثر البلدان المدمرة في أوروبا بـ "خطة مارشال" الأميركية التي انطلقت في حزيران/يونيو عام 1947 لإعادة إعمار أوروبا. وفي وقتٍ لاحق، تخلّت هولندا عن حيادها في فترة "الحرب الباردة" تحت ضغوط ما أنتجته الحرب العالمية الثانية من أزمات اقتصادية ومالية واجتماعية، وأصبحت في عام 1949 عضوًا مؤسسًا في حلف شمال الأطلسي "الناتو"، وسبق ذلك عام 1945 توقيعها على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو[29].

خامسًا: كوستاريكا

كوستاريكا هي إحدى دول أمريكا الوسطى. تحدّها من الشمال نيكاراغوا، ومن الجنوب الشرقي بنما، ومن الغرب المحيط الهادي ومن الشرق البحر الكاريبي.

في 1 كانون الأول/ديسمبر عام 1948 ألغى الرئيس الكوستاريكي خوسيه فيغيريس فيرير (1948-1949 و1953-1958 و1970-1974) القوات المسلحة الكوستاريكية بعد انتصاره في الحرب الأهلية في ذلك العام وذلك لكي "لا يقوم أي حاكم باستغلال جيشهِ فيما بعد". وفي احتفال في كوارتل بلافيستا، قام فيرير بتهشيم حائط باستخدام مطرقة ليرمز إلى نهاية الروح العسكرية في كوستاريكا. وفي 1949 أُدخِل إلغاء العسكر في الفقرة 12 من الدستور الكوستاريكي[30].

[28] https://www.netinnederland.nl/ar/artikelen/dossiers/overzicht/tweede-wereldoorlog.html

[29] https://www.nato.int/cps/en/natohq/declassified_162354.htm?selectedLocale=en

[30] https://elespiritudel48.org/abolicion-del-ejercito/

وفي عام 1955 وبعد انتخاب خوسيه فيغيريس فيرير لولاية ثانية تعرّضت كوستاريكا لغزوٍ خارجي من متمردين موالين للرئيس الأسبق رافائيل كالديرون (1940-1944) ومدعومين من حكومة نيكاراغوا التي لم تكن راضية على انتخاب فيغيريس. وبدأ التمرد عندما عبرت القوات الموالية للرئيس السابق رافائيل كالديرون، المدعومة من رئيس نيكاراغوا أناستازيو سوموزا غارسيا، الحدود من نيكاراغوا إلى كوستاريكا، فيما قدّم الرئيس الفنزويلي ماركوس بيريز خيمينيز الدعم المالي للمتمردين[31]، ما مكّن قوات المتمردين من الاستيلاء على بلدة "فيا كيسادة" الحدودية في 12 كانون الثاني/يناير[32]. وحينها لجأت الحكومة الكوستاريكية إلى "منظمة الدول الأميركية" (مقرّها واشنطن وتأسست عام 1948)، وقدمت الولايات المتحدة لها 4 طائرات حربية. وبعد رفع حكومة نيكاراغوا الدعم عن المتمردين بضغطةٍ من المنظمة، وبالإضافة إلى الدعم الشعبي الذي رافق سياسة الحكومة تجاه التمرّد، تم دفع القوات الموالية لكالديرون إلى الخلف الحدود الكوستاريكية، وفشل التمرّد[33].

وحافظت كوستاريكا بعد ذلك على استقرارها السياسي والأمني والاقتصادي، حتى أعلن رئيس كوستاريكا لويس البرتو مونجيه (1982-1986) رسميًا، في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1983 بالعاصمة سان خوسيه، عن الحياد الدائم والفعلي وغير المسلّح لبلده، وذلك في خطاب ألقاه في المسرح الوطني. وبموجب هذا الإعلان حافظت كوستاريكا على قوة شرطة لحفظ الأمن الداخلي فقط. قرار كوستاريكا بإعلان نفسها محايدة، بدّد آمال بعض مخططي السياسة الأمريكية في البنتاغون لجلب كوستاريكا إلى جبهة سياسية وعسكرية إقليمية موحّدة لمعارضة حكومة "الساندينستا" اليسارية في نيكاراغوا حينها[34]. وأوضح الرئيس مونجيه أن إعلان الحياد يأتي ردًا على التوترات في أمريكا الوسطى ولأنه اعتبر أن مخاطر الحياد أقل بكثير من مخاطر التورّط في النزاعات المسلحة في المنطقة[35].

كان أول امتحان خضع له الحياد الكوستاركي هو رفض الرئيس مونجيه دعوات الولايات المتحدة لمراقبة التدريبات العسكرية في هندوراس وإرسال عملاء الحرس المدني الكوستاريكي إلى مركز تدريب عسكري إقليمي يديره الأميركيون هناك. كما رفض السيد

---

[31] https://idnc.library.illinois.edu/?a=d&d=DIL19550119.2.47&e=-------en-20--1--img-txIN---------

[32] http://web.mit.edu/cascon/cases/case_ncr.html

[33] https://news.co.cr/a-history-of-invasions-costa-rica-and-nicaragua/423/

[34] Loren Jenkins, Costa Rica, “With No Armed Forces, Declares Neutrality Amid Central American Conflicts”, The Washington Post, December 20, 1983
https://wapo.st/35migx1

[35] المصدر نفسه

مونجيه طلبًا من الولايات المتحدة لإجراء مناورات بحرية في خليج ساليناس، بالقرب من حدود ساحل المحيط الهادئ لكوستاريكا مع نيكاراغوا، ورفض أيضًا المشاركة في محادثات تهدف إلى إحياء مجلس الدفاع لأميركا الوسطى[36].

وفي وقتٍ لاحق، حاولت الولايات المتحدة إدخال كوستاريكا في حرب مع نيكارغوا في الثمانينيات (البلد المجاور)، إلا أن الرئيس أوسكار آرياس سانشيز (1986-1990) الذي حاز على جائزة نوبل للسلام قاوم تلك المحاولات ثم خاطب الكونغرس الأميركي عام 1987 قائلًا: "أنا من بلد صغير لم يقلّص حجم جيشه ليزيد قوّته. في بلدي لن تجدوا دبابة واحدة ولا قاذفة قنابل ولا سفينة حربية ولا مروحية... نحن اليوم لا نهدد أحدًا، لا أهالي بلدنا ولا جيراننا. هذه التهديدات ليست موجودة لا لعدم امتلاكنا الدبابات، بل لأن قلة منا جائعة أو أمية أو عاطلة من العمل"[37].

وفي عام 2003 تعرّض مبدأ الحياد الكوستاريكي لتهديد أميركي جديد عندما انضمّت كوستاريكا إلى "تحالف الراغبين" لمهاجمة العراق. قدّمت كوستاريكا اسمها فقط، ولم تقدّم مشاركة فعلية. لكنّ طالب قانون يدعى لويس روبرتو زامورا بولانوس رفع دعوى قضائية ضد حكومة بلاده، وأجبر كوستاريكا على الخروج من التحالف[38].

ويقول المسؤولون في كوستاريكا إنه في حالة غزو البلاد ستطلب المساعدة من "منظمة الدول الأميركية" ومعاهدة "الدول الأميركية للمساعدة المتبادلة" لعام 1947، والتي تُسمّى أيضًا "معاهدة ريو". ويقولون إن إعلان الحياد لا يقلل من حق كوستاريكا في المساعدة بموجب تلك الاتفاقات، وذلك ضمن أنظمة الأمن الجماعي حصرًا[39].

---

[36] COSTA RICA PROCLAIMS NEUTRALITY, New York Times, November 18, 1983.
https://www.nytimes.com/1983/11/18/world/costa-rica-proclaims-neutrality.html

[37] بشرى جبر، "الحياد في كوستاريكا ولبنان"، جريدة النهار اللبنانية، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.
https://bit.ly/2Rbz7KI

[38] David Swanson, "Film: Costa Rica Abolished its Military, Never Regretted it", World BEYOND War, June 4, 2015.
https://worldbeyondwar.org/film-costa-rica-abolished-its-military-never-regretted-it/

[39] COSTA RICA PROCLAIMS NEUTRALITY, Op. Cit.

الخاتمة

يتضح من خلال ما تقدّم أن حياد أي دولة يأخذ أهميته من اعتراف المجتمع الدولي به (حالة إيرلندا) بشكل عام والدول المتخاصمة بشكلٍ خاص (النمسا) والدول الإقليمية المجاورة أيضًا (حالة كوستاريكا)، وكلما كان هذا الحياد مفيدًا لجهة دولية معيّنة، فإنها تسعى إلى الدعوة إليه بما يتناسب مع مصالحها، وتظهر هنا على سبيل المثال الحالة السويسرية إبّان الحروب التي خاضها نابليون بونابرت.

في السياق ذاته، فإن الدفاع عن الحياد أهمّ من إعلان الحياد بحد ذاته، لذا نرى أن هولندا عجزت عن الدفاع عن حيادها أمام الغزو الألماني في الحرب العالمية الثانية. وفي الحرب العالمية الأولى كان أول ما فعلته سويسرا هو تجهيز الجيش وتدعيمه للدفاع عن الحياد أمام أي هجومٍ خارجي. يظهر أيضًا أن "الحياد" ليس سياسة خاصة منعزلة تتخذها الدولة، بل يرتبط بقدرتها على الدفاع عنه، وبقدرتها على فرضه أمام الدول المتخاصمة، وأيضًا في مصلحة تلك الدول المتخاصمة من وجوده. كما أن إعلان الحياد ارتبط عبر التاريخ بحاجة الدول له من أجل تعزيز وتمتين اقتصادها، بمعنى أن "الحياد" لا يمكن أن ينطلق من خلفيات سياسية أو عسكرية بل له جوانب اقتصادية يجب أن تكون مضمونة.

بناءً عليه، فإن "الحياد" يجب أن يكون مصلحة للدولة بحد ذاتها قبل أن يكون مصلحة للأطراف لتعترف به، ويجب أيضًا ألا يمسّ بالأمن القومي للدولة ولا بحقوقها ولا بواجباتها، كما أنه يتعارض مع حاجة الدول لفرض استقرار أمنها إقليميًا، أي أن مفهوم الحياد يسقط تلقائيًا عندما تتعرّض الدولة لعدوان خارجي أو عندما تشعر أن هناك خطرًا يداهمها، بحيث يكون التخلّي عن الحياد جزءًا من عملية الدفاع عن النفس، في حال سقط الاعتراف بهذا الحياد خارجيًا. وهذا ما حصل مع هولندا التي تخلّت عن حيادها بعد احتلال أراضيها من قِبل القوات النازية، باعتبار أن "الحياد" يسقط تلقائيًا عندما يكون البلد معرّضًا لخطرٍ عسكري أو أمني، وهذا السقوط سببه فشل الدولة بالدفاع عن حيادها أي أن عوامله خارجية وداخلية، كما أن حالة هولندا تعطي مثالًا واضحًا عن قدرة الثغرات الاقتصادية في نسف مفهوم الحياد، لما تمثله من عوامل يمكن أن تجعل الدولة خاضعة تلقائيًا للتأثيرات الخارجية، حيث كانت حاجة هولندا إلى الانضمام لخطة "مارشال" الأميركية مقدمة لانخراطها في حلف "الناتو" في ذروة الحرب الباردة.

على هذا النحو، يبقى قرار إعلان الحياد مرتبطًا في الحالة الإقليمية التي تعيشها الدولة، وفي بنيتها الاقتصادية القادرة على حماية هذا الحياد من الابتزاز الخارجي، وفي قدرتها على الحفاظ عليه كي يبقى عامل استقرارٍ لها، لا أن يحوّلها إلى دولة هشّة أمنيًا وسياسيًا.

الأعداد السابقة:

العدد	العنوان	التاريخ
العدد 1	الشيعة في البحرين	تموز 2011
العدد 2	المسلمون في فرنسا	أيلول 2011
العدد 3	الحركات السلفية في الدول العربية	تشرين الثاني 2011
العدد 4	الأقباط	تشرين الثاني 2011
العدد 5	الانتخابات النيابية في تونس	كانون الأول 2011
العدد 6	الحزب الشعبي الجمهوري التركي	كانون الأول 2011
العدد 7	حركة النهضة الإسلامية في تونس	تشرين الثاني 2012
العدد 8	الأحزاب الإسلامية في تركيا	كانون الأول 2012
العدد 9	الأزهر	كانون الأول 2012
العدد 10	أهم القوى السياسية في ليبيا بعد الثورة	كانون الثاني 2013
العدد 11	الحركات الإسلامية في الأردن	آذار 2013
العدد 12	أبرز العشائر السورية	نيسان 2013
العدد 13	المجموعات القتالية في سوريا	أيار 2013
العدد 14	مواقف المعارضة السورية من حزب الله	آب 2013
العدد 15	تظاهرات ساحة تقسيم – إسطنبول	أيلول 2013
العدد 16	حركة تمرّد المصرية	تشرين الأول 2013
العدد 17عدد خاص	مجازر الوهابية عبر التاريخ	تشرين الأول 2014
العدد 18	جمهورية القرم	أيار 2014
العدد 19	الأقليات في تركيا	أيلول 2014
عدد خاص	داعش	أيلول 2015
العدد 20 عدد خاص	خطوط النفط	شباط 2016
العدد 21	جماعة فتح الله غولن	تشرين الأول 2016
العدد 22	خطاب الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب حول السياسة الخارجية الأميركية	تشرين الثاني 2016
العدد 23	إدارة دونالد ترامب: مجلس الأمن القومي وأبرز المستشارين	نيسان 2017
العدد 24	رؤية المعارضة لتجربة المجالس المحلية	تشرين الأول 2017
العدد 25	القضية الفلسطينية وحل الدولتين	تشرين الأول 2017
العدد 26	مأساة مسلمي الروهينغا في ميانمار	كانون الأول 2017
العدد 27	الشيعة في باكستان	كانون الأول 2017
العدد 28	مسح شامل للعقوبات الأميركية على حزب الله	تموز 2018
العدد 29	الأزمة الخليجية في عامها الأول	تموز 2018
العدد 30	جماعة الخوذ البيضاء في سوريا	تشرين الأول 2018
العدد 31	أبرز وقائع التعامل المعلن بين الكيان الإسرائيلي وفصائل من المعارضة السورية 2011 - 2018	تشرين الثاني 2018

العدد	العنوان	التاريخ
العدد 32	المكوّنات السياسية في جنوب اليمن	كانون الأول 2018
العدد 33	قراءة في نتائج انتخابات الكونغرس النصفية لعام 2018	شباط 2019
العدد 34	استراتيجية الإمارات البحرية	آذار 2019
العدد 35	صعود اليمين المتطرف في أوروبا، أبرز العوامل والشخصيات والأفكار	أيار 2019
العدد 36	التدخل الإماراتي في اليمن: الأدوار والمصالح	تموز 2019
العدد 37	الحملات المعادية لحزب اللّه في ألمانيا	تشرين الأول 2019
العدد 38	وزارة الخزانة الأميركية الجهات والشخصيات والبرامج ذات الصلة بالعقوبات المالية	كانون الأول 2019
العدد 39	بعض أوجه التمويل الأميركي لمنظمات مدنية في لبنان	كانون الثاني 2020
العدد 40	مؤشرات عن واقع الولايات المتحدة الاميركية	تموز 40
العدد 41	سدّ النهضة: النظام القانوني، والمفاوضات، والتمويل	أيلول 2020

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثّرة.

هاتف 01/836610
فاكس 01/836611
خليوي 03/833438

Email: dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي
Baabda 10172010
P.O.Box: 27/47
Beirut – Lebanon